الفصل الرابع

متطلبـات التغييـــر

obeikandl.com

الفصل الرابع

متطلبات التغييـــر

بالأخذ فى الاعتبار للظروف التى نشأت من خلالها الاتفاقية وكذلك المعوقات والتناقضات الكامنة فيها ، فإنه يصبح من المحتم إدخال تغييرات عليها ، بحيث تتفق مع المصالح الإنسانية عامة ، ومصالح شعوب الجنوب على وجه الخصوص ، وكأمثلة لهذه التغييرات فإننا نقترح مايلى :

١- **تغيير فترة الحماية للبراءات بحسب نوع المنتج** (بفتح التاء) **حيث دورة حياة المنتج تختلف من مجال إلى آخر** . ذلك مع إخضاع فترة الحماية للتعديل الدورى اعتمادا على التسارع فى دورات حياة المنتجات على تنوعها ، وهو الأمر الذى يستوجب تعديل الفقرة ٣٣ فى الاتفاقية .

٢- **تنظيم وتقنين للشفافية بخصوص اقتصاديات المنتجات** (من خلال آليات منظمة التجارة العالمية) بالقدر الذى يخدم تحديد الفترة المناسبة للبراءة من منظور التشجيع على الابتكار وتغطية تكلفة الأبحاث ، وليس من منظور اكتساب أكبر ربح ممكن وبشكل شبه مطلق .

٣- **المشاركة الوطنية فى ملكية البراءات التى تحصل عليها الشركات ومعاهد البحوث الأجنبية وتكون ناتجة عن تحويرات من منتجات وطنية تراثية أو تحويرات تعتمد على عناصر من التراث الوطنى . وطبقاً لهذا التوجه نشير إلى متطلبين أساسيين** . الأول هو ضرورة حصول الجهة الأجنبية على الأذن بإجراء بحوث وتطويرات بالاعتماد على المنتج الوطنى أو على عناصر من التراث الوطنى . وأما الثانى ، فهو ضرورة مشاركة البلد الأم فى نسبة من عائدات براءة الأختراع ، على أن تحدد هذه النسبة طبقا لدرجة التطوير الحادث ، بحيث تكون عالية (٧٠٪ مثلا) فى حالة التطوير البسيط ، ومنخفضة (١٥٪ مثلا) فى حالة التطوير الجذرى(*) .

٤- **اعتبار تسجيل البراءة لمواطنى ومؤسسات البلدان النامية الأعضاء فى المنظمة تسجيلا فى عمومية بقية البلدان الأعضاء .**

(*) ربما تجدر الإشارة أننا كنا قد طرحنا هذا المطلب منذ سبتمبر ١٩٩٩ فى إطار محاضرات القيناها فى ندوات ومؤتمرات عربية/مصرية عقدت ضمن الاستعدادات لسياتل، غير أنه إعتبر بواسطة الخبراء المحللين تفكيراً مثاليا وليس عمليا . ومؤخراً نقلنا نفس المطلب إلى احدى المنظمات المدنية الدولية المعنية باتفاقيات التجارة العالمية وعمم بواسطتها وهو الآن مبدأ تجتمع حوله جهود دولية لصالح الدول النامية ويعرف بـ Benefit-sharang arrangement and prior informed consent .

٥- استحداث مواد قانونية يكون من شأنها الحد من قدرة الشركات متعديات الجنسية وكذلك البلدان المتقدمة على القيام بإجراءات تعسفية إرهابية ضد البلدان التى تمارس حقوقها فى الترخيص الإجبارى .

٦- استحداث آلية جديدة (فى إطار منظمة التجارة العالمية) تكون مهمتها مساعدة الدول النامية على تجنب الصعوبات الفنية والمالية بخصوص فض المنازعات . وربما يمكن فى هذا الإطار إنشاء صندوق تعتمد موارده على مساهمات الدول والشركات الدولية الكبرى ، وذلك بنسب مئوية تحدد طبقاً لمؤشرات اقتصادية معينة .

٧- عدم إخضاع أشكال الحياة Life Forms والعمليات الحياتية Living Processes للبراءة ، وهو الأمر الذى يستجوب تعديل الفقرة 27.3 (b) فى الاتفاقية .

٨- تشجيع التسعير التفاضلى للمنتجات طبقاً لاقتصاديات البلدان والمناطق المختلفة فى العالم .

٩- تشجيع وتنظيم وتطوير إمكانيات ومجالات الاستخدام الحكومى لبراءات الاختراع فى إطار المنفعة العامة (وليس التجارة) ، وهو حق تستخدمه البلدان المتقدمة بكفاءة (ومنها الولايات المتحدة وكندا وانجلترا والمانيا) .

١٠ السماح التلقائى بالترخيص الاجبارى لأية منتجات تعتبر بواسطة (منظمات دولية) من قبيل الأساسيات لاستمرارية الحياة .

١١- اعتبار الوصول للبيانات الكاملة الخاصة بالدراسات المعملية والسريرية على الأدوية أمرا حميداً بالنسبة لاتاحة وتشجيع الاستخدام السليم للدواء rational drug use ، أى ليس فيه خرق لبراءة ، وهو الأمر الذى يتطلب التوضيح وحسن الاستخدام للفقرة 39.3 فى الاتفاقية(*) .

هذا ، وبالإضافة إلى السعى لتحقيق التغييرات السابق الإشارة إليها (وغيرها) من أجل صالح الدول النامية فإنه يجب على هذه الدول أن تتجنب فى الممارسات التطبيقية للاتفاقية الانزلاق إلى مسارات عولمية تحد من الاستفادة الوطنية العامة من البراءات ، وهو الأمر الذى يتطلب التركيز وبوضوح على التوجهات الوطنية ، فى السياسات والتشريعات المحلية . إن التوجه الجنوبى للتعامل السياسى الإيجابى مع

(*) الجدير بالانتباه أن هذه المسألة أثيرت فى مصر (عام ٢٠٠١) وحسمت حكوميا لصالح الشركات الدوائية العالمية الكبرى والتى قدمت إنذاراً إلى الجهات المعنية فى الحكومة ، وهى الحالة التى عرفت بـ الـ ٢٠٠ دواء .

اتفاقيات التجارة العالمية بوجه عام ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن فجوة المعرفة بين الشمال والجنوب تتفوق على الفجوة فى الدخل ، وهو الأمر الذى يعنى مستقبلاً أسوأ إذا ما استمرت الأحوال والآليات على ما هى عليه . من هنا فإنه ليس من الخيال أو المثالية أن يسعى الجنوب (ومعه القوى الحليفة فى شعوب الشمال) إلى تعضيد إمكانات المنظمات الدولية المعنية بقضايا حيوية تنموية أساسية مثل الصحة والتعليم والصناعة ، بل وأكثر من ذلك أن يسعى الجنوب إلى إنشاء أجهزة أو منظمات عالمية يكون من شأن أنشطتها التغلب على الفجوات بين مناطق وشعوب العالم فى الدخل وفى المعرفة . إن منظمة للاقتصاد العالمى World Econamic Organization و/أو منظمة للمعرفة العالمية world knowledge organization تظل أكثر ملائمة لاحتياجات شعوب الكرة الأرضية مقارنة بمنظمة التجارة العالمية .

obeikandl.com